

رسائل
إلى المحرر

التيار، موقفتنا
من التدقيق
الجنايي واحد

صدر عن اللجنة المركزية للإعلام في التيار الوطني الحر البيان الآتي:
رداً على التقرير الذي نشرته صحيفة «الأخبار» تحت عنوان: «حزب المصرف يستأنف الهجوم؛ خلاف جديد في التيار العوني»، أكد التيار الوطني الحر أن من الطبيعي والصحي أن تكون هناك عدّة مقاربات اقتصادية ومالية داخل تيار سياسي واسع ومتنوع ومفتوح كتيارنا، ولا يمكن وضع هذا النوع في خانة الخيانة بأي شكل من الأشكال، أو تصنيف أحد مسؤولي التيار بأنه يتبع في حزب المصرف، لأن التيار والتيارين لا ينتمون إلا إلى المصلحة الوطنية وقضايا الوطن والناس.
وفي ما يتعلق بمسألة التدقيق الجنائي بحسابات مصرف لبنان، فإنه لم يكن لدى التيار سوى موقف واحد يعتبر عنه الجميع وهو وجوب إجراء التدقيق وإسقاط كل العوائق التي يقفها البعض أمام ذلك. وقد اختصر رئيس التيار النائب جبران باسيل الموقف الرسمي والموحد من التدقيق بقوله:

«التدقيق التشريحي في حسابات مصرف لبنان واجب وطني والولاية مطلقة وياجب للتدقيق بكل الإنفاق العام. إنه يظهر الفجوة المالية ويبين الارتكابات ويكشف مصدر الأموال المنهوبة والموهوبة والمحوّلة. على الحكومة فرض التدقيق بقوة القوانين الموجودة، وعلى مجلس النواب الدعم والتحصين، وعلى مصرف لبنان الاستجابة الفورية تحت ضغط حقوق الناس. التيار واحد وحاسم حول هذا الطلب، وكل كلام عن تقديم قانون إضافي، إذا لزم وإذا تأخر إقراره، هو من باب الحرص على إتمام التحقيق وليس عرقلة».

تستقبل «الأخبار» رسائل القراء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhhbar.com. على أن تنطلق الرسائل من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، ولا يتجاوز نصها 150 كلمة.

تحقيق

دعوه جزائيّة ضد الجوّاح وشقير والخرافي

مبنى «تاتش»: هندسات قانونيّة أدت إلى هدر 80 مليون دولار؟

المتممّلة بدفع إيجار هائل وغير مستحقّ ثمناً للمبنى، ذهب إلى الإيجار أكبر، من خلال تحويل عقد الإيجار إلى عقد شراء بثمن باهظ أيضاً، إحصاءه أنه قام بعمل بطولي في توفيره على الدولة 94 مليون دولار، كان يفترض أن يُستكمل بالأداء على من كان يريد تبديد هذا المبلغ لكنه لم يفعل، مفضّلاً التسرّب على فعل هو نفسه شكك في صوابيته.

أقلّ الملف حينه على «إنجاز» شراء المبنى من دون أن يحقق أحد بأسباب هدر نحو 100 مليون دولار من المال العام، حتى الوزير الحالي لم يجرّك الملف، لكن أخيراً أعاد المساهم في شركة «تاتش» وسيم منصور إحياء القضية من الباب العريض، وأفعأ دعوى جزائية، أمام قاضي التحقيق الأول في بيروت، ضد كل من: رئيس مجلس إدارة «ميك 2» بدر الخرافي، المدير العام لشركة إمري غوركمان، رئيس مجلس إدارة شركة «سبتي ديفلوبمينت» (مالكة العقار) سمير كرم، رئيس مجلس إدارة شركة AC Realty Group (الشركة التي كانت شريكاً في الصفقة) حسين عياش، الوزيرين جمال الجراح ومحمد شقير، «إضافة إلى كل من يظهر التحقّق فعلاً ومدخلًا أو محرضاً». كما طالب المدعي بإدخال الدولة اللبنانية ممثلة بهيئة القضايا في دعوى «صرف النفوذ والرشوة وإساءة استعمال السلطة وتبويض الأموال» التي قدمها في 13 تموز 2018، وقّعت شركة «تاتش» عقد إيجار مبنى جديد مع شركة «سبتي ديفلوبمينت»، بقيمة 6,4 ملايين دولار للسنة الأولى، على أن ترتفع قيمة الإيجار بنسبة 1,5 في المئة سنوياً، بما يُشكّل ما

مجموعه 68 مليوناً و500 ألف دولار خلال 10 سنوات (يمكن بعدها فض العقد بدون تعويضات).

لم يكن المبنى منجزاً عندما بدأ التفاوض بشأنه (على العظم)، لكن «تاتش» تكفّلت بإنجازه من خلال عقد مع شركة SEG وصلت قيمته إلى 22,6 مليون دولار. لم

بالإيجار يُقدّر، بحسب حسابات الشركة، بـ58 في المئة من دون الأخذ في الاعتبار أن «ميك 2» هي التي أنجزت المبنى بأموالها. وإضافة إلى ذلك، لم يتم التمييز بين إيجار الطوابق السفلية وبين الطوابق الأرضية، بما يتعارض مع تقارير الخبراء الذين عاينوا المبنى. من الملاحظات المشار إليها في نص الدعوى أن «مجموع بدلات الإيجار على مدى 10 سنوات تبلغ 68,5 مليون دولار، أي المبلغ نفسه الذي حُدّد ثمناً للبيع لاحقاً. بمعنى أن بدل إيجار مبنى قيد الإنجاز وصل إلى نحو 10 في المئة من ثمن مبيعه بعد إنجازه، وهي نسبة طائلة تتجاوز ستة أضعاف وضع السوق (من دون احتساب المبلغ الذي دُفع لإنجازه). كذلك، كان لافتاً أن «عقد الإيجار لم يحظ بموافقة الجمعية العمومية لـ«ميك 2» ولا بموافقة ديوان المحاسبة، كما لم يندت قط موافقة لجنة المالكين عليه».

فصل جديد في القضية فتحه محمد شقير بعد تسلمه حقيبة الاتصالات خلفاً لجراح. في 31 تموز 2019، تم توقيع عقد البيع بين «سبتي ديفلوبمينت» و«ميك 2». وقد حُدّد ثمن البيع بـ 68 مليوناً و600 ألف دولار (قلعة الإيجار لـ10 سنوات). كما اتّفق على دفع 23 مليوناً و600 ألف دولار فور توقيع العقد، فيما دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته Core and Shell) (المبنى قيمة المبنى. فبدلاً من أن تستاجر الشركة العقار بوصفه غير منجز، دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته Core and Shell) (المبنى قيمة المبنى. فبدلاً من أن تستاجر الشركة العقار بوصفه غير منجز، دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته

بالإيجار يُقدّر، بحسب حسابات الشركة، بـ58 في المئة من دون الأخذ في الاعتبار أن «ميك 2» هي التي أنجزت المبنى بأموالها. وإضافة إلى ذلك، لم يتم التمييز بين إيجار الطوابق السفلية وبين الطوابق الأرضية، بما يتعارض مع تقارير الخبراء الذين عاينوا المبنى. من الملاحظات المشار إليها في نص الدعوى أن «مجموع بدلات الإيجار على مدى 10 سنوات تبلغ 68,5 مليون دولار، أي المبلغ نفسه الذي حُدّد ثمناً للبيع لاحقاً. بمعنى أن بدل إيجار مبنى قيد الإنجاز وصل إلى نحو 10 في المئة من ثمن مبيعه بعد إنجازه، وهي نسبة طائلة تتجاوز ستة أضعاف وضع السوق (من دون احتساب المبلغ الذي دُفع لإنجازه). كذلك، كان لافتاً أن «عقد الإيجار لم يحظ بموافقة الجمعية العمومية لـ«ميك 2» ولا بموافقة ديوان المحاسبة، كما لم يندت قط موافقة لجنة المالكين عليه».

فصل جديد في القضية فتحه محمد شقير بعد تسلمه حقيبة الاتصالات خلفاً لجراح. في 31 تموز 2019، تم توقيع عقد البيع بين «سبتي ديفلوبمينت» و«ميك 2». وقد حُدّد ثمن البيع بـ 68 مليوناً و600 ألف دولار (قلعة الإيجار لـ10 سنوات). كما اتّفق على دفع 23 مليوناً و600 ألف دولار فور توقيع العقد، فيما دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته Core and Shell) (المبنى قيمة المبنى. فبدلاً من أن تستاجر الشركة العقار بوصفه غير منجز، دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته

بالإيجار يُقدّر، بحسب حسابات الشركة، بـ58 في المئة من دون الأخذ في الاعتبار أن «ميك 2» هي التي أنجزت المبنى بأموالها. وإضافة إلى ذلك، لم يتم التمييز بين إيجار الطوابق السفلية وبين الطوابق الأرضية، بما يتعارض مع تقارير الخبراء الذين عاينوا المبنى. من الملاحظات المشار إليها في نص الدعوى أن «مجموع بدلات الإيجار على مدى 10 سنوات تبلغ 68,5 مليون دولار، أي المبلغ نفسه الذي حُدّد ثمناً للبيع لاحقاً. بمعنى أن بدل إيجار مبنى قيد الإنجاز وصل إلى نحو 10 في المئة من ثمن مبيعه بعد إنجازه، وهي نسبة طائلة تتجاوز ستة أضعاف وضع السوق (من دون احتساب المبلغ الذي دُفع لإنجازه). كذلك، كان لافتاً أن «عقد الإيجار لم يحظ بموافقة الجمعية العمومية لـ«ميك 2» ولا بموافقة ديوان المحاسبة، كما لم يندت قط موافقة لجنة المالكين عليه».

فصل جديد في القضية فتحه محمد شقير بعد تسلمه حقيبة الاتصالات خلفاً لجراح. في 31 تموز 2019، تم توقيع عقد البيع بين «سبتي ديفلوبمينت» و«ميك 2». وقد حُدّد ثمن البيع بـ 68 مليوناً و600 ألف دولار (قلعة الإيجار لـ10 سنوات). كما اتّفق على دفع 23 مليوناً و600 ألف دولار فور توقيع العقد، فيما دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته Core and Shell) (المبنى قيمة المبنى. فبدلاً من أن تستاجر الشركة العقار بوصفه غير منجز، دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته

بالإيجار يُقدّر، بحسب حسابات الشركة، بـ58 في المئة من دون الأخذ في الاعتبار أن «ميك 2» هي التي أنجزت المبنى بأموالها. وإضافة إلى ذلك، لم يتم التمييز بين إيجار الطوابق السفلية وبين الطوابق الأرضية، بما يتعارض مع تقارير الخبراء الذين عاينوا المبنى. من الملاحظات المشار إليها في نص الدعوى أن «مجموع بدلات الإيجار على مدى 10 سنوات تبلغ 68,5 مليون دولار، أي المبلغ نفسه الذي حُدّد ثمناً للبيع لاحقاً. بمعنى أن بدل إيجار مبنى قيد الإنجاز وصل إلى نحو 10 في المئة من ثمن مبيعه بعد إنجازه، وهي نسبة طائلة تتجاوز ستة أضعاف وضع السوق (من دون احتساب المبلغ الذي دُفع لإنجازه). كذلك، كان لافتاً أن «عقد الإيجار لم يحظ بموافقة الجمعية العمومية لـ«ميك 2» ولا بموافقة ديوان المحاسبة، كما لم يندت قط موافقة لجنة المالكين عليه».

فصل جديد في القضية فتحه محمد شقير بعد تسلمه حقيبة الاتصالات خلفاً لجراح. في 31 تموز 2019، تم توقيع عقد البيع بين «سبتي ديفلوبمينت» و«ميك 2». وقد حُدّد ثمن البيع بـ 68 مليوناً و600 ألف دولار (قلعة الإيجار لـ10 سنوات). كما اتّفق على دفع 23 مليوناً و600 ألف دولار فور توقيع العقد، فيما دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته Core and Shell) (المبنى قيمة المبنى. فبدلاً من أن تستاجر الشركة العقار بوصفه غير منجز، دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته

شركتان انشئتا فبكم توقّع عقد الإيجار وحصلتا على 22 مليون دولار بضمانه!

كلفة إيجار المبنى زادت 58 في المئة عن سعر السوق

مجموعه 68 مليوناً و500 ألف دولار خلال 10 سنوات (يمكن بعدها فض العقد بدون تعويضات).

لم يكن المبنى منجزاً عندما بدأ التفاوض بشأنه (على العظم)، لكن «تاتش» تكفّلت بإنجازه من خلال عقد مع شركة SEG وصلت قيمته إلى 22,6 مليون دولار. لم

بالإيجار يُقدّر، بحسب حسابات الشركة، بـ58 في المئة من دون الأخذ في الاعتبار أن «ميك 2» هي التي أنجزت المبنى بأموالها. وإضافة إلى ذلك، لم يتم التمييز بين إيجار الطوابق السفلية وبين الطوابق الأرضية، بما يتعارض مع تقارير الخبراء الذين عاينوا المبنى. من الملاحظات المشار إليها في نص الدعوى أن «مجموع بدلات الإيجار على مدى 10 سنوات تبلغ 68,5 مليون دولار، أي المبلغ نفسه الذي حُدّد ثمناً للبيع لاحقاً. بمعنى أن بدل إيجار مبنى قيد الإنجاز وصل إلى نحو 10 في المئة من ثمن مبيعه بعد إنجازه، وهي نسبة طائلة تتجاوز ستة أضعاف وضع السوق (من دون احتساب المبلغ الذي دُفع لإنجازه). كذلك، كان لافتاً أن «عقد الإيجار لم يحظ بموافقة الجمعية العمومية لـ«ميك 2» ولا بموافقة ديوان المحاسبة، كما لم يندت قط موافقة لجنة المالكين عليه».

فصل جديد في القضية فتحه محمد شقير بعد تسلمه حقيبة الاتصالات خلفاً لجراح. في 31 تموز 2019، تم توقيع عقد البيع بين «سبتي ديفلوبمينت» و«ميك 2». وقد حُدّد ثمن البيع بـ 68 مليوناً و600 ألف دولار (قلعة الإيجار لـ10 سنوات). كما اتّفق على دفع 23 مليوناً و600 ألف دولار فور توقيع العقد، فيما دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته Core and Shell) (المبنى قيمة المبنى. فبدلاً من أن تستاجر الشركة العقار بوصفه غير منجز، دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته

بالإيجار يُقدّر، بحسب حسابات الشركة، بـ58 في المئة من دون الأخذ في الاعتبار أن «ميك 2» هي التي أنجزت المبنى بأموالها. وإضافة إلى ذلك، لم يتم التمييز بين إيجار الطوابق السفلية وبين الطوابق الأرضية، بما يتعارض مع تقارير الخبراء الذين عاينوا المبنى. من الملاحظات المشار إليها في نص الدعوى أن «مجموع بدلات الإيجار على مدى 10 سنوات تبلغ 68,5 مليون دولار، أي المبلغ نفسه الذي حُدّد ثمناً للبيع لاحقاً. بمعنى أن بدل إيجار مبنى قيد الإنجاز وصل إلى نحو 10 في المئة من ثمن مبيعه بعد إنجازه، وهي نسبة طائلة تتجاوز ستة أضعاف وضع السوق (من دون احتساب المبلغ الذي دُفع لإنجازه). كذلك، كان لافتاً أن «عقد الإيجار لم يحظ بموافقة الجمعية العمومية لـ«ميك 2» ولا بموافقة ديوان المحاسبة، كما لم يندت قط موافقة لجنة المالكين عليه».

فصل جديد في القضية فتحه محمد شقير بعد تسلمه حقيبة الاتصالات خلفاً لجراح. في 31 تموز 2019، تم توقيع عقد البيع بين «سبتي ديفلوبمينت» و«ميك 2». وقد حُدّد ثمن البيع بـ 68 مليوناً و600 ألف دولار (قلعة الإيجار لـ10 سنوات). كما اتّفق على دفع 23 مليوناً و600 ألف دولار فور توقيع العقد، فيما دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته Core and Shell) (المبنى قيمة المبنى. فبدلاً من أن تستاجر الشركة العقار بوصفه غير منجز، دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته

شركتان انشئتا فبكم توقّع عقد الإيجار وحصلتا على 22 مليون دولار بضمانه!

كلفة إيجار المبنى زادت 58 في المئة عن سعر السوق

مجموعه 68 مليوناً و500 ألف دولار خلال 10 سنوات (يمكن بعدها فض العقد بدون تعويضات).

لم يكن المبنى منجزاً عندما بدأ التفاوض بشأنه (على العظم)، لكن «تاتش» تكفّلت بإنجازه من خلال عقد مع شركة SEG وصلت قيمته إلى 22,6 مليون دولار. لم

بالإيجار يُقدّر، بحسب حسابات الشركة، بـ58 في المئة من دون الأخذ في الاعتبار أن «ميك 2» هي التي أنجزت المبنى بأموالها. وإضافة إلى ذلك، لم يتم التمييز بين إيجار الطوابق السفلية وبين الطوابق الأرضية، بما يتعارض مع تقارير الخبراء الذين عاينوا المبنى. من الملاحظات المشار إليها في نص الدعوى أن «مجموع بدلات الإيجار على مدى 10 سنوات تبلغ 68,5 مليون دولار، أي المبلغ نفسه الذي حُدّد ثمناً للبيع لاحقاً. بمعنى أن بدل إيجار مبنى قيد الإنجاز وصل إلى نحو 10 في المئة من ثمن مبيعه بعد إنجازه، وهي نسبة طائلة تتجاوز ستة أضعاف وضع السوق (من دون احتساب المبلغ الذي دُفع لإنجازه). كذلك، كان لافتاً أن «عقد الإيجار لم يحظ بموافقة الجمعية العمومية لـ«ميك 2» ولا بموافقة ديوان المحاسبة، كما لم يندت قط موافقة لجنة المالكين عليه».

فصل جديد في القضية فتحه محمد شقير بعد تسلمه حقيبة الاتصالات خلفاً لجراح. في 31 تموز 2019، تم توقيع عقد البيع بين «سبتي ديفلوبمينت» و«ميك 2». وقد حُدّد ثمن البيع بـ 68 مليوناً و600 ألف دولار (قلعة الإيجار لـ10 سنوات). كما اتّفق على دفع 23 مليوناً و600 ألف دولار فور توقيع العقد، فيما دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته Core and Shell) (المبنى قيمة المبنى. فبدلاً من أن تستاجر الشركة العقار بوصفه غير منجز، دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته

بالإيجار يُقدّر، بحسب حسابات الشركة، بـ58 في المئة من دون الأخذ في الاعتبار أن «ميك 2» هي التي أنجزت المبنى بأموالها. وإضافة إلى ذلك، لم يتم التمييز بين إيجار الطوابق السفلية وبين الطوابق الأرضية، بما يتعارض مع تقارير الخبراء الذين عاينوا المبنى. من الملاحظات المشار إليها في نص الدعوى أن «مجموع بدلات الإيجار على مدى 10 سنوات تبلغ 68,5 مليون دولار، أي المبلغ نفسه الذي حُدّد ثمناً للبيع لاحقاً. بمعنى أن بدل إيجار مبنى قيد الإنجاز وصل إلى نحو 10 في المئة من ثمن مبيعه بعد إنجازه، وهي نسبة طائلة تتجاوز ستة أضعاف وضع السوق (من دون احتساب المبلغ الذي دُفع لإنجازه). كذلك، كان لافتاً أن «عقد الإيجار لم يحظ بموافقة الجمعية العمومية لـ«ميك 2» ولا بموافقة ديوان المحاسبة، كما لم يندت قط موافقة لجنة المالكين عليه».

فصل جديد في القضية فتحه محمد شقير بعد تسلمه حقيبة الاتصالات خلفاً لجراح. في 31 تموز 2019، تم توقيع عقد البيع بين «سبتي ديفلوبمينت» و«ميك 2». وقد حُدّد ثمن البيع بـ 68 مليوناً و600 ألف دولار (قلعة الإيجار لـ10 سنوات). كما اتّفق على دفع 23 مليوناً و600 ألف دولار فور توقيع العقد، فيما دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته Core and Shell) (المبنى قيمة المبنى. فبدلاً من أن تستاجر الشركة العقار بوصفه غير منجز، دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته

شركتان انشئتا فبكم توقّع عقد الإيجار وحصلتا على 22 مليون دولار بضمانه!

كلفة إيجار المبنى زادت 58 في المئة عن سعر السوق

مجموعه 68 مليوناً و500 ألف دولار خلال 10 سنوات (يمكن بعدها فض العقد بدون تعويضات).

لم يكن المبنى منجزاً عندما بدأ التفاوض بشأنه (على العظم)، لكن «تاتش» تكفّلت بإنجازه من خلال عقد مع شركة SEG وصلت قيمته إلى 22,6 مليون دولار. لم

بالإيجار يُقدّر، بحسب حسابات الشركة، بـ58 في المئة من دون الأخذ في الاعتبار أن «ميك 2» هي التي أنجزت المبنى بأموالها. وإضافة إلى ذلك، لم يتم التمييز بين إيجار الطوابق السفلية وبين الطوابق الأرضية، بما يتعارض مع تقارير الخبراء الذين عاينوا المبنى. من الملاحظات المشار إليها في نص الدعوى أن «مجموع بدلات الإيجار على مدى 10 سنوات تبلغ 68,5 مليون دولار، أي المبلغ نفسه الذي حُدّد ثمناً للبيع لاحقاً. بمعنى أن بدل إيجار مبنى قيد الإنجاز وصل إلى نحو 10 في المئة من ثمن مبيعه بعد إنجازه، وهي نسبة طائلة تتجاوز ستة أضعاف وضع السوق (من دون احتساب المبلغ الذي دُفع لإنجازه). كذلك، كان لافتاً أن «عقد الإيجار لم يحظ بموافقة الجمعية العمومية لـ«ميك 2» ولا بموافقة ديوان المحاسبة، كما لم يندت قط موافقة لجنة المالكين عليه».

فصل جديد في القضية فتحه محمد شقير بعد تسلمه حقيبة الاتصالات خلفاً لجراح. في 31 تموز 2019، تم توقيع عقد البيع بين «سبتي ديفلوبمينت» و«ميك 2». وقد حُدّد ثمن البيع بـ 68 مليوناً و600 ألف دولار (قلعة الإيجار لـ10 سنوات). كما اتّفق على دفع 23 مليوناً و600 ألف دولار فور توقيع العقد، فيما دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته Core and Shell) (المبنى قيمة المبنى. فبدلاً من أن تستاجر الشركة العقار بوصفه غير منجز، دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته

بالإيجار يُقدّر، بحسب حسابات الشركة، بـ58 في المئة من دون الأخذ في الاعتبار أن «ميك 2» هي التي أنجزت المبنى بأموالها. وإضافة إلى ذلك، لم يتم التمييز بين إيجار الطوابق السفلية وبين الطوابق الأرضية، بما يتعارض مع تقارير الخبراء الذين عاينوا المبنى. من الملاحظات المشار إليها في نص الدعوى أن «مجموع بدلات الإيجار على مدى 10 سنوات تبلغ 68,5 مليون دولار، أي المبلغ نفسه الذي حُدّد ثمناً للبيع لاحقاً. بمعنى أن بدل إيجار مبنى قيد الإنجاز وصل إلى نحو 10 في المئة من ثمن مبيعه بعد إنجازه، وهي نسبة طائلة تتجاوز ستة أضعاف وضع السوق (من دون احتساب المبلغ الذي دُفع لإنجازه). كذلك، كان لافتاً أن «عقد الإيجار لم يحظ بموافقة الجمعية العمومية لـ«ميك 2» ولا بموافقة ديوان المحاسبة، كما لم يندت قط موافقة لجنة المالكين عليه».

فصل جديد في القضية فتحه محمد شقير بعد تسلمه حقيبة الاتصالات خلفاً لجراح. في 31 تموز 2019، تم توقيع عقد البيع بين «سبتي ديفلوبمينت» و«ميك 2». وقد حُدّد ثمن البيع بـ 68 مليوناً و600 ألف دولار (قلعة الإيجار لـ10 سنوات). كما اتّفق على دفع 23 مليوناً و600 ألف دولار فور توقيع العقد، فيما دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته Core and Shell) (المبنى قيمة المبنى. فبدلاً من أن تستاجر الشركة العقار بوصفه غير منجز، دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته

شركتان انشئتا فبكم توقّع عقد الإيجار وحصلتا على 22 مليون دولار بضمانه!

كلفة إيجار المبنى زادت 58 في المئة عن سعر السوق

مجموعه 68 مليوناً و500 ألف دولار خلال 10 سنوات (يمكن بعدها فض العقد بدون تعويضات).

لم يكن المبنى منجزاً عندما بدأ التفاوض بشأنه (على العظم)، لكن «تاتش» تكفّلت بإنجازه من خلال عقد مع شركة SEG وصلت قيمته إلى 22,6 مليون دولار. لم

بالإيجار يُقدّر، بحسب حسابات الشركة، بـ58 في المئة من دون الأخذ في الاعتبار أن «ميك 2» هي التي أنجزت المبنى بأموالها. وإضافة إلى ذلك، لم يتم التمييز بين إيجار الطوابق السفلية وبين الطوابق الأرضية، بما يتعارض مع تقارير الخبراء الذين عاينوا المبنى. من الملاحظات المشار إليها في نص الدعوى أن «مجموع بدلات الإيجار على مدى 10 سنوات تبلغ 68,5 مليون دولار، أي المبلغ نفسه الذي حُدّد ثمناً للبيع لاحقاً. بمعنى أن بدل إيجار مبنى قيد الإنجاز وصل إلى نحو 10 في المئة من ثمن مبيعه بعد إنجازه، وهي نسبة طائلة تتجاوز ستة أضعاف وضع السوق (من دون احتساب المبلغ الذي دُفع لإنجازه). كذلك، كان لافتاً أن «عقد الإيجار لم يحظ بموافقة الجمعية العمومية لـ«ميك 2» ولا بموافقة ديوان المحاسبة، كما لم يندت قط موافقة لجنة المالكين عليه».

فصل جديد في القضية فتحه محمد شقير بعد تسلمه حقيبة الاتصالات خلفاً لجراح. في 31 تموز 2019، تم توقيع عقد البيع بين «سبتي ديفلوبمينت» و«ميك 2». وقد حُدّد ثمن البيع بـ 68 مليوناً و600 ألف دولار (قلعة الإيجار لـ10 سنوات). كما اتّفق على دفع 23 مليوناً و600 ألف دولار فور توقيع العقد، فيما دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته Core and Shell) (المبنى قيمة المبنى. فبدلاً من أن تستاجر الشركة العقار بوصفه غير منجز، دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته

بالإيجار يُقدّر، بحسب حسابات الشركة، بـ58 في المئة من دون الأخذ في الاعتبار أن «ميك 2» هي التي أنجزت المبنى بأموالها. وإضافة إلى ذلك، لم يتم التمييز بين إيجار الطوابق السفلية وبين الطوابق الأرضية، بما يتعارض مع تقارير الخبراء الذين عاينوا المبنى. من الملاحظات المشار إليها في نص الدعوى أن «مجموع بدلات الإيجار على مدى 10 سنوات تبلغ 68,5 مليون دولار، أي المبلغ نفسه الذي حُدّد ثمناً للبيع لاحقاً. بمعنى أن بدل إيجار مبنى قيد الإنجاز وصل إلى نحو 10 في المئة من ثمن مبيعه بعد إنجازه، وهي نسبة طائلة تتجاوز ستة أضعاف وضع السوق (من دون احتساب المبلغ الذي دُفع لإنجازه). كذلك، كان لافتاً أن «عقد الإيجار لم يحظ بموافقة الجمعية العمومية لـ«ميك 2» ولا بموافقة ديوان المحاسبة، كما لم يندت قط موافقة لجنة المالكين عليه».

فصل جديد في القضية فتحه محمد شقير بعد تسلمه حقيبة الاتصالات خلفاً لجراح. في 31 تموز 2019، تم توقيع عقد البيع بين «سبتي ديفلوبمينت» و«ميك 2». وقد حُدّد ثمن البيع بـ 68 مليوناً و600 ألف دولار (قلعة الإيجار لـ10 سنوات). كما اتّفق على دفع 23 مليوناً و600 ألف دولار فور توقيع العقد، فيما دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته Core and Shell) (المبنى قيمة المبنى. فبدلاً من أن تستاجر الشركة العقار بوصفه غير منجز، دفعت ثمن إنجازه ثم استاجرته

شركتان انشئتا فبكم توقّع عقد الإيجار وحصلتا على 22 مليون دولار بضمانه!

كلفة إيجار المبنى زادت 58 في المئة عن سعر السوق

أربعم جرائم فساداً!

بحسب نص الدعوى، فإن الأفعال التي أدّت إلى استنجاز ثم شراء المبنى، أسفرت عن ارتكاب أربع جرائم فساد خطيرة تخضع للقضاء العدلي الجزائي (بالإضافة إلى جرائم أخرى تخضع لديوان المحاسبة وهيئة التقديس المركزي ومسؤوليات مدنية جسيمة على عائق المدعى عليهم)، وهي الآتية:
تحقق عناصر المادة 363 من قانون العقوبات، من خلال إبرام عقود إيجار المبنين واستكمالهما ثم شرائهما بشكل مخيف بحق الدولة، بصورة متعمّدة وبأقلّ تقدير بناءً على خطأ فادح وجسيم، ما يفرض تطبيق هذه المادة، تحقيق عناصر جرم الإهمال وإساءة استعمال السلطة (المادة 373 من قانون العقوبات)، من خلال إهمال القمّنين على شركة «ميك 2» المطالبة بالمبالغ المستحقة نتيجة فسخ عقد الإيجار ابتداء من آخر تموز 2019، والبالغة ما يقارب 4,267 ملايين دولار، ما يشكّل جرم إهمال عملاً بهذه المادة.
تحقق عناصر صرف النفوذ والرشوة (المادة 357 والمادة

إنما تعني أمرين: (1) دمج شركات AC وBC وسبتي ديفلوبمينت بشكل كامل لمصلحة كل كرم، و(2) 22 مليون دولار ستحتمل «سبتي ديفلوبمينت» مسؤولية تسديده، بفعل توسيع التأمين الملقي على عقارها لهذه الغاية، فضلاً عن إبراء ذمتها من تسديد قرض فرنسبنك بالكامل. وفيما يؤكد هذا الأمر إنشاء الشركة لغاية واحدة وهي تغطية الحصول على المنفعة غير المشروعة الناتجة عن عقد الإيجار، فإن توقيت تسجيل

كرم «بتينزم» لعياش 23 مليون دولار

أثناء انعقاد مجلس إدارة شركة «سبتي ديفلوبمينت»، بتاريخ 11/7/2018، تمت الموافقة على إدخال شركتي AC وBC Group Realty ضمن عقد التأمين الممنوح من قبلها لفرنسبنك (رهنبة العقار لمصلحة المصرف) بحيث تضمن جميع المبالغ المتوجّبة أو ستوجّب بذمتها تجاه مصرف

من اعتمام
إمام مبنى
«تاتش»، في
وسط بيروت
(مروان
طحطح)

